الأمين العام للأمم المتحدة يبدى قلقه بشأن الاشتباكات بعدن

اليمن : مقتل 8 مدنيين وسط تجدد القتال بين الجنوبيين وقوات الحكومة

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

قوات من الجيش الوطني اليمني

■ إسقاط طائرة مسيرة أطلقها «الحوثيون» باتجاه جنوب السعودية
■ إحباط محاولة تسلل للميليشيات جنوب الحديدة
■ منظمات إغاثة تحذر من تداعيات القتال جنوب اليمن

عدن – «وكالات» : أبدى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، قلقه العميق أمس السبت بشأن الاشتباكات العنيفة بمدينة عدن باليمن، وحث على وقف العمليات القتالية.

ودعا غوتيريش في بيان أطراف الصراع إلى «إجراء حوار شامل لحل خلافاتها ومعالجة المخاوف المشروعة لكل اليمنيين».

وقالت مصادر طبية يوم الجمعة إن ما لا يقل عن ثمانية مدنيين قتلوا في عدن المقر المؤقت لحكومة اليمن المعترف بها دوليا، وسط تجدد الاشتباكات بين الانفصاليين الجنوبيين وقوات الحكومة.

من ناحية أخرى قالت مصادر طبية إن «ما لا يقل عن 8 مدنيين قتلوا، الجمعة، في عدن المقر المؤقت لحكومة اليمن المعترف بها دوليا، وسط تجدد الاشتباكات بين الجنوبيين وقوات الحكومة».

ويُعقد تصاعد أعمال العنف جهود الأمم المتحدة لإنهاء الصراع المستمر منذ ما يربو على أربع سنوات والذي أدى إلى مقتل عشرات الآلاف ودفع البلاد إلى شفا مجاعة.

وقال سكان إن «قذائف سقطت على منازل» وإن «الاشتباكات تركزت في المناطق السكنية شمال المدينة».

وقال رئيس مديرية الصحة في عدن إن «24 مقاتلا لاقوا حتفهم خلال الأيام الثلاثة الماضية دون أن يحدد إلى أي طرف ينتمون».

وذكرت منظمة أطباء بلا حدود أنها عالجت 75 شخصاً في أحد المستشفيات منذ ليل الخميس.

وأضافت أن معظمهم مدنيون أصيبوا خلال قصف المنازل أو من الرصاصات الطائشة.

ودعت وزارة الداخلية المدنيين إلى التزام منازلهم والابتعاد من مناطق الاشتباكات.

وقال المجلس النرويجي للاجئين إن «الاشتباكات حاصرت موظفيه ومدنيين في منازلهم لعدة أيام بسبب نقص الإمدادات الغذائية والمياه».

وقال أمجد وهو أحد العاملين في المجلس النرويجي للاجئين: «كان هناك قصف مكلف مستمر. ما زلنا نسمع اشتباكات في الحي.. لا يوجد سبيل للخروج من المدينة. الطرق مغلقة وغير آمنة. الناس تعيش في حالة رعب ونأمل أن ينتهي هذا قريبا».

وقال المجلس النرويجي للاجئين إن استمرار المعارك في عدن، بوابة الإمدادات التجارية والإنسانية وطريق سفر المدنيين لخارج اليمن، قد يؤثر على بقية البلاد.

من جهة أخرى أحرزت قوات الجيش الوطني مسنودة بتحالف دعم الشرعية في اليمن، الجمعة، تقدماً جديداً في مديرية كتاف شرق محافظة صعدة شمال البلاد.

وبحسب ما ذكر موقع «سبتمبرنت» الإخباري حررت قوات الجيش الوطني اليمني عدداً من التباب في مدخل وادي القحلوين، القريب من مركز مديرية كتاف، عقب مواجهات خاضتها مع ميليشيا الحوثي المتمردة المدعومة من إيران، التي لاذت عناصرها بالفرار.

وأسفرت المواجهات عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الميليشيا المتمردة، وتدمير آليات تابعة لها.

من جانب آخر أسقطت قوات التحالف العربي، صباح أمس السبت، طائرة مسيرة أطلقتها ميليشيات الحوثي الإرهابية، المدعومة من إيران، باتجاه مدينة خميس مشيط جنوب غرب السعودية على الحدود مع اليمن.

وكانت ميليشيات الحوثي قد ادعت استهداف برج المراقبة في مطار أبها بطائرات مسيرة، ما تسبب بتوقفه عن العمل وخروجه من الخدمة، حسب زعمها.

وكانت قوات التحالف قد تمكنت، أمس الجمعة، من اعتراض وإسقاط طائرة بدون طيار «مسيّرة» أطلقتها الميليشيا الحوثية من صنعاء باتجاه أبها.

وأوضح العقيد الركن تركي المالكي المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية أن جميع محاولات الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران بإطلاق الطائرات بدون طيار، مصيرها الفشل.

كما نجحت قوات التحالف الأربعاء الماضي، في اعتراض طائرة حوثية بدون طيار، أطلقتها الميليشيا الانقلابية من محافظة عمران/ شمال العاصمة صنعاء/ باتجاه جازان.

من جهة أخرى أفشلت قوات الجيش الوطني اليمني، الجمعة، محاولة تسلل لميليشيا الحوثي المتمردة المدعومة من إيران، في محافظة الحديدة غرب البلاد.

وتمكنت قوات الجيش الوطني من إفشال محاولة تسلل لميليشيا الحوثي المتمردة صوب مواقع الجيش في مديرية الدريهمي جنوب المحافظة، بحسب ما ذكرت وكالة «2ديسمبر» الإخبارية اليمنية.

واكدت وحدات الاستطلاع في القوات المشتركة رصدها استعدادات بقايا جيوب الميليشيات للهجوم من لحظة الدفع بالتعزيزات القادمة، أفرادا وآليات، وتحركاتها وانتشارها على مدى أسبوع في خنادق مستحدثة شرق الجاح الأمر الذي ضاعف من خسائرها، قتلى وجرحى، وإجبار البقية على الفرار بمجرد بدء هجومها الفاشل.

وأسفرت المواجهات عن مصرع وجرح عدد من عناصر ميليشيا الحوثي الإرهابية، وإجبار عناصرها على التراجع والفرار.

وتحاول ميليشيا الحوثي المتمردة تحقيق تقدم في مديرية الدريهمي، غير أنها تتلقى ضربات موجعة على يد قوات الجيش الوطني، تكبد الميليشيا الإرهابية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

من ناحية أخرى دعت مجموعتان من منظمات الإغاثة الدولية الأطراف المتحاربة في مدينة عدن جنوب اليمن إلى إنهاء أعمال العنف، وقالت «إن (الاشتباكات) تعرقل قدرتهما على العمل وتحد من حصول المتضررين على الغذاء والماء».

وقال المجلس النرويجي للشؤون اللاجئين إنه «قلق للغاية على سلامة موظفيه والمدنيين المحاصرين في منازلهم».

وأضاف المجلس» القتال يدور في مناطق مكتظة بالسكان ولا يستطيعون الفرار، الكثيرون يعانون من نقص الطعام والماء. أحد خزانات المياه الرئيسية في المدينة قد تضرر بسبب القتال، مما أدى إلى انقطاع إمدادات مياه الشرب».

وقالت لجنة الإنقاذ الدولية ومقرها الولايات المتحدة إنها علقت عملياتها في المدينة بسبب «العنف والاعتقالات التعسفية والتهجير القسري».

وقال المسؤول عن اليمن في لجنة الإنقاذ الدولية فرانك ماكمانوس «الهدوء النسبي، حتى الآن، في عدن قد سمح بتوسيع تقديم الخدمات الإنسانية وإعادة إنشاء بعض الخدمات الأساسية».

واضاف «مع ذلك، فإن الارتفاع الكبير في وتيرة أعمال العنف وعدم الاستقرار يضر بالبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك إمدادات المياه، وسيؤدي إلى تعقيد جهود تقديم المساعدات».

وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن إغلاق مطار عدن، الجمعة، والذي يعد حالياً الطريق الرئيس من وإلى البلاد.

من جهة أخرى دعت مجموعتان من منظمات الإغاثة الدولية الأطراف المتحاربة في مدينة عدن جنوب اليمن إلى إنهاء أعمال العنف، وقالت «إن (الاشتباكات) تعرقل قدرتهما على العمل وتحد من حصول المتضررين على الغذاء والماء».

وقال المجلس النرويجي للشؤون اللاجئين إنه «قلق للغاية على سلامة موظفيه والمدنيين المحاصرين في منازلهم».

واضاف المجلس» القتال يدور في مناطق مكتظة بالسكان ولا يستطيعون الفرار، الكثيرون يعانون من نقص الطعام والماء. أحد خزانات المياه الرئيسية في المدينة قد تضرر بسبب القتال، مما أدى إلى انقطاع إمدادات مياه الشرب».

وقالت لجنة الإنقاذ الدولية ومقرها الولايات المتحدة إنها علقت عملياتها في المدينة بسبب «العنف والاعتقالات التعسفية والتهجير القسري».

وقال المسؤول عن اليمن في لجنة الإنقاذ الدولية فرانك ماكمانوس «الهدوء النسبي، حتى الآن، في عدن قد سمح بتوسيع تقديم الخدمات الإنسانية وإعادة إنشاء بعض الخدمات الأساسية».

واضاف «مع ذلك، فإن الارتفاع الكبير في وتيرة أعمال العنف وعدم الاستقرار يضر بالبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك إمدادات المياه، وسيؤدي إلى تعقيد جهود تقديم المساعدات».

وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن إغلاق مطار عدن، الجمعة، والذي يعد حالياً الطريق الرئيس من وإلى البلاد.

العراق: لا تخفيف لأحكام ضد الإرهابيين الأجانب

بغداد – «وكالات» : أكد رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، في أول لقاء طويل له مع الإعلام الدولي، أن الأحكام الصادرة بحق الإرهابيين، وخصوصا الفرنسيين في العراق، غير قابلة للتفاوض، مشيرا إلى أنه «من الممكن» نقل مزيد من «الإرهابيين من سوريا».

وحكم على مئات الجهاديين الأجانب بالإعدام أو السجن المؤبد في العراق، بعد إدانتهم بالانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وبين هؤلاء 11 فرنسياً حكموا بالإعدام و3 آخرون بالمؤبد.

ولم يتم حتى الآن تنفيذ أي حكم إعدام، كما أن ثمانية استأنفت حكما عليها بالإعدام وخفض إلى السجن المؤبد.

وفي هذا الإطار، أكد عبد المهدي في مقابلة مشتركة مع وسائل إعلام محلية «نحن لم نعط وعدا لأي دولة بأن نخفض أحكم الإعدام».

وأضاف أنه في العراق «أحكام الإعدام أحكام قانونية وقضائية. أوروبا اتخذت القرار بإلغاء أحكام الإعدام، ونحن نقدر هذا الشيء، لكن لدينا خلاف».

وتابع رئيس الوزراء أنه «يتم بحث هذه الأمور بيننا باستمرار وبشكل متواصل، هم حريصون على مصالحهم ومصالح مواطنيهم، ونحن أيضا حريصون على قوانيننا ومصالحنا ومصالح مواطنينا».

وشدد أيضا على أن «الجانب القضائي لن يجبر للدولة العراقية إعفاء أحد من هذا الأمر (الإعدام)، هناك نقاشات ومباحثات، ينتقلون إلى مكان آخر، يبقون هنا، يقيمون فترة في السجن، إلى آخره».

وأشارت مصادر حكومية عراقية في أبريل الماضي إلى أن بغداد اقترحت محاكمة جميع الإرهابيين الأجانب المعتقلين في سوريا، في مقابل مليوني دولار عن كل شخص، تدفعها دولته.

وأكد عبد المهدي الخميس أنه «من الممكن» أن يتم نقل آخرين من سوريا إلى العراق.

من جهة أخرى، أعلن أكراد سوريا في أبريل الماضي التوصل إلى اتفاق مع بغداد، لإعادة نحو 31 ألف عراقي من مخيمات اللاجئين بشمال شرق سوريا، إلى بلدهم، بينهم مقاتلون من تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم.

وشدد عبد المهدي في هذا الصدد على أن «العمل ليس سهلا، نقوم بذلك بشكل حذر لأننا لا نريد أن ننقل عدوى داعش إلى داخل العراق»، الذي أعلن «النصر» على تنظيم داعش في نهاية 2017، بعد ثلاثة أعوام من المعارك الدامية.

ومن المفترض أن يتم نقل هؤلاء العراقيين إلى مخيمات خاصة في العراق، حيث لا يزال نحو 1.6 مليون شخص في عداد النازحين، بحسب منظمة الهجرة الدولية.

وفي ضوء الاشتباه بأن بعض هؤلاء النازحين أقرباء لإرهابيين، ستقيد حركتهم في المخيمات ويمنعون من المغادرة من أجل إجراء عمليات تدقيق أمني.

الاتحاد الأوروبي يدعو لتبني «هدنة العيد» في ليبيا

«وكالات» : جدد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا آلن بوغيا، للأطراف المتصارعة في ليبيا إلى تبني هدنة دعا إليها المبعوث الأممي للبلاد غسان سلامة بمناسبة عيد الأضحى.

جاء ذلك في بيان اصدره بوجيا، هنأ فيه الشعب الليبي بمناسبة عيد الأضحى المبارك ونشره على صفحته على موقع فيس بوك الجمعة.

وقال: «إن تبني هذه الهدنة ليس فقط لتوفير الراحة للأشخاص الأكثر تضررا والذين هم بحاجة ماسة إليها، ولكن أيضا كخطوة أولى نحو إنهاء العنف والعودة إلى العملية السياسية».

كان سلامة قد اقترح خلال جلسة لمجلس الأمن الشهر الماضي إجراءات فورية من ثلاث مراحل للخروج من النزاع تشمل إعلان هدنة بمناسبة عيد الأضحى، واجتماع رفيع المستوى للبلدان المعنية بليبيا، يعقبه اجتماع ليبي، منبها إلى أن الليبيين يخوضون الآن حروبا نيابة عن الآخرين وهم بذلك يدمرون بلدهم يشار إلى أن ما يسمى بالجيش الوطني الليبي يشن منذ الرابع شهر أبريل الماضي هجوما لتطهير طرابلس، مقر حكومة الوفاق، مما سماهم بـ«الميليشيات الإرهابية».

غاتيلوف: اللجنة الدستورية السورية قد تجتمع قريباً

روسيا: بيانات الأمم المتحدة عن قصف أهداف مدنية في إدلب «خاطئة»

موسكو – «وكالات» : اتهمت روسيا، الجمعة، الأمم المتحدة، بتقديم «بيانات خاطئة» عن المدارس والمستشفيات التي تعرضت للقصف في محافظة إدلب السورية، من قبل النظام السوري وحليفته موسكو.

ويعيش نحو 3 ملايين نسمة في إدلب، آخر محافظة خارجة عن سيطرة النظام السوري بعد 8 سنوات من الحرب.

وتسبب التصعيد في المحافظة والذي طاول منشآت مدنية بمقتل نحو 800 مدني منذ نهاية أبريل وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ودفع أكثر من 400 ألف شخص الى النزوح بحسب الأمم المتحدة.

وقالت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليت، الشهر الماضي إن «الضربات الموجهة على أهداف مدنية هي على ما يبدو مقصودة».

وأعلن المسؤول الإنساني الخاص بسوريا في الأمم المتحدة بانوس مومتزيس، الخميس، في جنيف أنه خلال الأيام الثلة الماضية، أكد مكتبه تعرض «39 منشأة صحية و50 مدرسة ومراكز توزيع مياه وأسواق ومخابز في أحياء مدنية عديدة» لضربات.

لكن المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة غينادي غاتيلوف، انتقد الأمم المتحدة لاعتمادها على «بيانات خاطئة» لتحديد المواقع المدنية في إدلب.

وأكد أن موسكو طلبت من عسكريين التأكد من صحة كل اتهام بقصف أهداف مدنية، لكنهم اكتشفوا أن البيانات التي قدمتها «الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة كانت خاطئة».

أهداف القصف على إدلب

وأعلن غاتيلوف «يقولون إنه في يوم محدد دمرت مدرسة أو مستشفى في منطقة ما، ويقدمون الإحداثيات. تحقق موظفونا من صحة ذلك ولحظوا أن لا مستشفى في ذلك المكان ولا مدرسة، وأنه في اليوم الذي أشارت إليه الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لم تقم الطائرات الروسية بأي غارة».

وطلب من وكالات الأمم المتحدة «التحقق من صحة المعلومات التي تتلقاها من المنظمات غير الحكومية»، مضيفاً «لا يقومون بذلك ولا أعرف لماذا».

وتخشى الأمم المتحدة أن يطلق النظام السوري قريبا عملية واسعة ضد هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) الجهادية التي تسيطر منذ يناير على معظم أجزاء محافظة إدلب وبعض أجزاء محافظات حلب وحماه واللاذقية المجاورة.

وأعلن مومتزيس، الخميس، أن تجدد المعارك في إدلب بعد وقف قصير لإطلاق النار أثار «ذعرا تاما» بين السكان، مشيرا إلى أنه «لا خطط من أجل ثلاثة ملايين شخص يعيشون هناك».

واقترح غاتيلوف على تركيا أن تنفذ التزامها الفصل بين «الإرهابيين» والمدنيين في إدلب.

وقال إن «مكافحة الإرهاب يجب ألا تتوقف أبدا، هذا أمر علينا فهمه جيداً»، متابعاً «يجب القضاء على هؤلاء الإرهابيين جميعا أو مقاضاتهم».

كما قال مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة غينادي غاتيلوف، الجمعة، إن «بلاده تأمل في التوصل قريبا لاتفاق برعاية الأمم المتحدة لتشكيل اللجنة الدستورية السورية الجديدة وفي أن تجتمع هذه اللجنة في جنيف في سبتمبر».

وتشكيل اللجنة الدستورية مهم للإصلاحات السياسية وإجراء انتخابات جديدة تهدف لتوحيد سوريا وإنهاء الحرب الأهلية المستعرة منذ ثمانية أعوام والتي أودت بحياة مئات الآلاف وشردت نحو نصف سكان سوريا الذي كان عددهم قبل الحرب 22 مليون نسمة.

وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص جير بيدرسون الشهر الماضي في دمشق بعد إجراء محادثات إن الأمم المتحدة تقترب من إبرام اتفاق مع سوريا بشأن تشكيل اللجنة الدستورية وهي خطوة طال انتظارها في عملية السلام المتعثرة.

وقال غاتيلوف خلال إفادة صحفية في جنيف إنه «يتوقع من بيدرسون إعلان الاتفاق على تشكيل اللجنة قريبا بعد إتمام المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة».

وعندما سئل إن كانت اللجنة ستنعقد بحلول نهاية العام، أجاب «ربما في وقت مبكر عن هذا، نأمل في سبتمبر».

وأضاف «أنه تقدم مهم ويفسح المجال قبل كل شيء لبدء عمل اللجنة الدستورية وبشكل عام لسبيل التوصل لحل سياسي للأزمة السورية».

وقالت المتحدثة باسم بيدرسون جينيفر فنتون: «يتطلع المبعوث الخاص لاستكمال تشكيل وقواعد إجراءات اللجنة الدستورية. نقدر دعم روسيا الفعال لجهود الأمم المتحدة نحو تحقيق حل سياسي شامل يملكه ويقوده السوريون ويتفق مع قرار رقم 2254 لمجلس الأمن».

وفي أنقرة، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، الخميس، إن «عملية تأسيس اللجنة الدستورية بلغت مرحلتها الأخيرة».

وأضاف خلال اجتماعه مع سفراء في أنقرة «نعترض على اسم واحد في الوقت الراهن. على روسيا أن تفعل ما يلزم لتغيير هذا الشخص».